في 7 محاور منها تضليل نواب المجلس بإجابات خاطئة

الحجرف مستجوبا الرشيد : تستر على إهمال موظفي «التأمينات» وأضر بالمال العام

السعدون : تسلمت صحيفة الاستجواب الموجهة لوزير المالية وستدرج في أول جلسة عادية مقبلة

المستجوب : الوزير أساء إدارة «رين هاوس» للبنية التحتية و«سانت مارتن» التابعين لهيئة الاستثمار

تقدم النائب مبارك الحجرف أمس باستجواب إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد مكون من 7 محاور.

وتضمن محاور الاستجواب التستر على إهمال موظفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحصيل مديونيات شركات تخلفت عن دفع اشتراكات تفوق 95 مليون دينار.

واشتملت المحاور على الضرر على المال العام الناتج عن صفقة استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد، و عدم الالتزام بتطبيق القانون رقم 1 لسنة 1993 والخاص بحماية الأموال العامة.

وتعلقت محاور الاستجواب بتضليل مجلس الأمة بإجابات كاذبة وغير دقيقة ومنقوصة .من جهته أعلن رئيس مجلس الأمة احمد السعدون أمس عن تسلمه استجوابا من النائب مبارك هيف الحجرف موجها إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب محمد الرشيد.

وقال السعدون في تصريح صحفي إنه وفقا للإجراءات اللائحية فقد أرسلت نسخة من صحيفة الاستجواب المكون من سبعة محاور إلى كل من سمو رئيس مجلس الوزراء والأخ وزير المالية، مشيرا إلى أنه سيتم إدراج الاستجواب في أول جلسة عادية مقبلة.

وفيما يلي نص الاستجواب:

أتقدم بالاستجواب المرفق الموجه إلى معالي السيد عبدالوهاب الرشيد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بصفته، وفقا لأحكام المادتين «100و 101» من الدستور ولأحكام المواد «133، 134، 135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

لقد أنعم ربنا سبحانه وتعالى على دولة الكويت الثروة النفطية والتي كانت السبب في تكوين احتياطيات هائلة في صندوق الأجيال القادمة وتتبع مسؤولية إدارة هذه الملفات الحساسة والهامة وزير المالية. حيث إن وزارة المالية تعتبر من أهم الوزارات التي تدير احتياطيات الدولة المالية وحُسن أو سوء إدارة هذه الثروات له تأثير جذري على مستقبل دولة الكويت وحاضر ومستقبل أجيالنا القادمة. ولذلك يجب علينا كنواب مجلس الأمة أقسمنا على الذود عن مصالح الشعب وأمواله أن نستجوب الوزير المسؤول حين نرتأي الخلل الجسيم الذي يضرر بمصالح وأموال الشعب.

وبعد أن توصلنا إلى أن وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار لا يصلح لهذا المنصب الهام المعني بمالية وثروات الدولة، وبعد أن استنفذت معه كافة سبل الإصلاح الواجبة علينا بدءا من النصح والتنبيه ولكنه ما زال مصر على أخطاءه الجمة والجسيمة، نتقدم بهذا الاستجواب لمساءلة وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد.

وتتكون محاور الاستجواب من التالي :

1 – التستر على إهمال موظفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحصيل مديونيات شركات تخلفت عن دفع اشتراكات والتي تفوق 95 مليون دينار.

2 – الضرر على المال العام الناتج عن صفقة استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد.

3 – الضرر على المال العام بمبلغ 178 مليون يورو والمتعلق بشركة ديملر بنز والعضو المنتدب السابق في الهيئة العامة للاستثمار.

4 – عدم الالتزام بتطبيق القانون رقم 1 لسنة 1993 والخاص بحماية الأموال العامة.

5 – تضليل مجلس الأمة بإجابات كاذبة وغير دقيقة ومنقوصة.

6 – سوء إدارة صندوق الأجيال القادمة والاحتياطي العام.

7 – سوء إدارة شركة رين هاوس للبنية التحتية وشركة سانت مارتن التابعين للهيئة العامة للاستثمار.

تفاصيل محاور الاستجواب

1. التستر على إهمال موظفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحصيل مديونيات الشركات عن دفع اشتراكات والتي تفوق 95 مليون دينار.

وصلت المديونيات المستحقة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الى أكثر من 95 مليون دينار عن السنة المالية 2020/2021 المتضمن مديونيات القطاع الأهلي حسب تقرير ديوان المحاسبة.

وقد تم اكتشاف مديونيات شركات تخلفت عن سداد الاشتراكات للتأمينات الاجتماعية، وقد أشار تقرير إدارة التدقيق في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ملاحظته خلال فحصه الدوري على أعمال مراقبة التنفيذ بعدم انتظام عمليات وضع الحظر ورفعه على الشركات التي لم تقم بسداد الاشتراكات المستحقة عليها.

وقد طلب رئيس لجنة التدقيق بتشكيل لجنة للتحقيق والوقوف على ما أثاره تقرير التدقيق حيث قام المدير العام بإصدار قرار رقم 112 لسنة 2022 بشأن تشكيل لجنة تحقيق برئاسة نائب المدير العام للشون المالية والإدارية وعضوية آخرين متخصصين من خارج القطاع القانوني مراعيا تعارض المصالح وفق قانون المؤسسة وباشرت اللجنة أعمالها وبحثت أعمال المراقبة وعمليات وضع ورفع الحظر وتكشف لها صحة ملاحظات تقرير إدارة التدقيق.

كما تكشف للجنة بالإضافة الى ذلك وجود ملفات لمديونيات أصحاب الأعمال لم يتم اتخاذ أية إجراءات قانونية ضدها تقادمت مددها لما يزيد عن 6 سنوات.

وعند مواجهة ما تكشف للجنة لمراقب وموظفي المراقبة والباحث القانوني الذي كان يعمل بالمراقبة وانتقل للعمل الى إدارة أخرى، أفادوا بأن المسئول عن ذلك هو المراقب، وبسؤال المراقب أعزى السبب لاستقالة الموظفين المخصص لهم تلك الملفات ولم يكن هنالك متابعة للملفات الموزعة.

2 – الضرر على المال العام الناتج عن صفقة استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد:

كعضو مجلس الأمة أنني أدعم أي صفقة استثمارية فيها مصلحة البلد والمال العام. وحتى نقتنع بجدوى أي صفقة استثمارية يتوجب النقاش فيها بشفافية ووضوح. ولكن هذه الصفقة التي كانت محل نقاش كبير في ظل انعدام واضح للشفافية والى يومنا هذا لا توجد إجابة على العديد من الأسئلة المستحقة عن الصفقة مما يثير العديد من الشكوك حول جدوى وسعر صفقة الاستحواذ.

تم استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد بتاريخ 7 سبتمبر 2022 وبعد تحديد السعر بناء على عرض الاستحواذ بتاريخ 25 يوليو 2022 وإتمام الصفقة أعلن بنك الأهلي المتحد عن أرباحه والتي انخفضت بشكل مرعب وهائل من 152 مليون دولار في الثلاثة شهور المنتهية في 31 سبتمبر 2021 الى 1 مليون دولار في الثلاثة شهور المنتهية في 31 سبتمبر 2022.

«انخفضت الأرباح بمبلغ 151 مليون دولار وتم الاعلان عنها بعد 24 يوم من اتمام الاستحواذ» حسب البينات المالية المعتمدة للبنك الأهلي المتحد.

وكما ورد في البيانات المالية للبنك الأهلي المتحد فإن السبب في الانخفاض الهائل في أرباح البنك الأهلي المتحد هو أخذ مخصصات كبيرة لتغطية الخسائر المتوقعة من محفظة قروض بنك الأهلي المتحد حيث ارتفعت مخصصات الخسائر الائتمانية من 17 مليون دولار في الثلاثة شهور المنتهية في 31 سبتمبر 2021 الى 177 مليون دولار أمريكي في الثلاثة شهور المنتهية في 31 سبتمبر 2022 أي زيادة بمبلغ 160 مليون دولار ما يعادل 10 أضعاف المخصص السابق».

وهذه المخصصات الهائلة تثير شبهات كبيرة بأن سعر الاستحواذ كان غير عادل وان بيت التمويل الكويتي والتي تمتلك فيه الحكومة الكويتية حصة تقارب 50 ٪ استحوذ على البنك الاهلي المتحد بسعر مبالغ به مما يثير شبهة تعدي على المال العام.

4 –عدم الالتزام بتطبيق القانون رقم 1 لسنة 1993 والخاص بحماية الأموال العامة

ورد في تقرير ديوان المحاسبة للسنوات المالية 2019 – 2020 ، و 2021 – 2022 ملاحظة تتعلق بالمخالفات التي شابت فصل ثلاثة موظفين في مكتب الاستثمار الكويتي في لندن بسبب شبهة التعدي على المال العام واستغلال المنصب والنفوذ لصالح المنفعة الشخصية، ومخالفة قواعد تضارب المصالح والنزاهة والتضليل وشبهة التزوير.

حيث قام الرئيس التنفيذي لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن بناءً على ملاحظة ديوان المحاسبة والقانون رقم «1» لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة بإحالة الموضوع إلى التحقيق، حيث كلف رئيس المكتب الإدارة القانونية بالمكتب بالتحقيق، وانتهت الى وجود ادعاءات جسيمة تتعلق في سوء السلوك بحق ثلاثة مسئولين في المكتب بناء على شبهات تعدي على المال العام «ص ٥٦ من التقرير السنوي لديوان المحاسبة ،2019 – 2020 ، وص 72 بالتقرير السنوي للعام 2020/2021 وكانت الرئيس التنفيذي للمكتب السابق الادعاءات ضد الموظفين الثلاثة هي:

– تعديل في كشف المكافأة السنوية الخاص بموظفي المكتب بعد أن تم اعتماده والتوقيع عليه من قبل

– تضليل الهيئة العامة للاستثمار وإخطارهم بأن كشف المكافأة السنوية الخاص بموظفي المكتب المرسل إلى الهيئة العامة للاستثمار هو توصية الرئيس التنفيذي للمكتب السابق

– قيام الرئيس التنفيذي للمكتب بالوكالة باعتماد المكافأة السنوية الخاصة به

– قيام الرئيس التنفيذي للمكتب بالوكالة باعتماد الزيادة في الراتب الخاص به

– زيادة راتب مدير شئون الموظفين والشؤون الإدارية بنسبة ٢٩،٩٣.

وقد تمت إحالة الموظفين الثلاث إلى جلسة تأديبية ليتم النظر بالادعاءات المنسوبة إليهم، وقامت رئيس اللجنة التأديبية بإصدار قرار الاستغناء عن خدمات مدير إدارة السندات والخزينة، ومدير إدارة الأسهم، ومديرة شئون الموظفين والشؤون الإدارية.

وذكر تقرير ديوان المحاسبة بأن الهيئة العامة للاستثمار لم تقوم بتقديم بلاغ للنيابة العامة الكويتية بوجود شبهات تعدي على المال العام وفقاً للقانون رقم «1» لسنة 1998 بشأن حماية الأموال العامة وتعديلاته ووفقا للقانون رقم «1» لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة فإن النيابة العامة الكويتية تختص دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في الجنايات والجنح المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها، وكون الأموال المعتدى عليها أموال عامة وأن الموظفين المفصولين هم موظفين عموميين تسري عليهم أحكام هذا القانون بما فيه من عقوبات تختلف عما هو معمول به في المحاكم البريطانية، فإنه بعد الاطلاع على نتائج التحقيق والمراسلات بين مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والهيئة تبين عدم تعاون الهيئة العامة للاستثمار وعدم إبلاغ الهيئة العامة للاستثمار النيابة.

٥– تضليل مجلس الامة بإجابات كاذبة وغير دقيقة ومنقوصة

كما ذكرت والاخت عالية الخالد في جلسات سابقة لمجلس الأمة فأن الوزير مستمر بتضليل مجلس الأمة بإجابات كاذبة وغير دقيقة وهذا ليس فقط في إجابة الوزير عن القضية المرفوعة من قبل الهيئة العامة للاستثمار على شركة غلينكور.

واسرد أدناه العديد من الأمثلة الأخرى على كذب وتضليل الوزير:

وجه النائب سعود العصفور العديد من الأسئلة الى وزير المالية، وجاء رد وزير المالية والهيئة العامة للإستثمار متضمن العديد من المغالطات والتقارير الغير صحيحة في رد الهيئة العامة للإستثمار على النائب السيد/ سعود العصفور، ومن الأهمية إيضاح الحقائق بشأن هذه المغالطات لمجلس الأمة، وللرأي العام الكويتي وإزالة أي لغط أو لبس بشأن هذه الحقائق متضمناً الحقائق التالية:

الاستفسار بشأن شركة سانت مارتن

رد الهيئة العامة للاستثمار

نعم استثمرت شركة سانت مارتنز» بعدة عقارات «١٦» عقار بقيمة ١،٧ مليار جنيه إسترليني» خلال السنوات المالية الثمان الماضية. أما فيما يتعلق بتزويد السيد العضو بنسخة بالمستندات الدالة على ذلك فانه وفقا للقرار الصادر من المحكمة الدستورية بجلسة 2005/4/11 في طلب التفسير رقم «3» لسنة 2004 الذي انتهى فيما انتهى اليه من ضوابط السؤال البرلماني. «بأنه على المسؤول واجب الإجابة على ما يوجه اليه من سؤال في إطار الضوابط الدستورية المقررة، وأن له الحق في الرد على السؤال بما عسى أن يراه مناسبا من بيان يفي بما هو مطلوب، دون أن يكون من شأن السؤال إلزامه بتقديم مستندات أو أوراق أو وثائق مؤيدة أو مثبتة لصحة إجابته».

التعقيب على رد وزير المالية والهيئة العامة للاستثمار:

ذكرت الهيئة العامة للاستثمار بأن شركة سانت مارتن استثمرت في العقار خلال الثمانية سنوات الماضية وذلك يتناقض بشكل واضح وصريح مع ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2019 –2020 والذي ورد فيه بحصر اللفظ في الصفحة ١٤٨ ملاحظة رقم 39 بان شركة سانت مارتن لم تستثمر في شراء أية عقار منذ تاريخ ٢٠١٤/١/١٤.

أي إنه بحسب تقرير ديوان الحاسبة فإن وزير المالية عبد الوهاب الرشيد والعضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار غانم الغنيمان قد تعمدوا تضليل مجلس الأمة، وإيراد معلومات غير صحيحة تتعلق ببيانات مالية في الرد على السؤال البرلماني، متسترين في ذلك بقرار صادر من المحكمة الدستورية لا ينطبق على السؤال البرلماني بأن الهيئة غير ملزمة بتقديم الدليل المستندى على صحة هذا البيان المالي.

الاستفسار بشأن غيتهاوس 1

رد الهيئة العامة للاستثمار

أما فيما يتعلق بتزويد السيد العضو المحترم بصورة ضوئية من دراسات الجدوى فانه وفقا للقرار الصادر من المحكمة الدستورية بجلسة 2005/4/11 في طلب التفسير رقم «3» لسنة 2004 الذي انتهى فيما انتهى اليه من ضوابط السؤال البرلماني

«بأنه على المسؤول واجب الإجابة على ما يوجه اليه من سوال في اطار الضوابط الدستورية المقررة، وان له الحق في الرد على السؤال بما عسى أن يراه مناسبا من بيان يفي بما هو مطلوب، دون أن يكون من شأن السؤال إلزامه بتقديم مستندات أو أوراق أو وثائق مؤيدة أو مثبتة لصحة اجابته».

التعقيب على رد وزير المالية والهيئة العامة للاستثمار:

ذكرت الهيئة العامة للاستثمار أنها لا يوجد شكوى تقدم بها ديوان الخدمة المدنية ضد العضو المنتدب تتعلق باحد موظفي مكتب لندن»

التعقيب على رد وزير المالية والهيئة العامة للاستثمار

جاء رد الهيئة العامة للاستثمار غير دقيق وغير صحيح حيث توجد شكوى لدى ديوان الخدمة المدنية بتاريخ ١٧ يوليو 2022 متعلقة بالعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار وأحد موظفي مكتب الاستثمار الكويتي في لندن بشأن الموظف المذكور تتعلق بمخالفة اللائحة الداخلية للهيئة وأحكام قانون الخدمة المدنية.

الاستفسار الخاص بشأن ديوان الخدمة المدنية ٢

رد الهيئة العامة للاستثمار

ذكرت الهيئة ردا على سؤال إذا تم رفع التقييم السنوي لأحد الموظفين بالمخالفة للتقييم الموضوع من مكتب الاستثمار الكويتي في لندن بأنه تم اتخاذ اللازم من جانب الهيئة وفقا للإجراءات المتبعة والتي منها قيام الهيئة بالتنسيق مع المكتب في هذا الشأن»

التعقيب على رد وزير المالية والهيئة العامة للاستثمار:

رد الهيئة العامة للاستثمار مخالف للواقع والحقيقة حيث اعترض مكتب الاستثمار الكويتي عن طريق مراسلات رسمية من رئيس المكتب على تعديل تقييم الموظف وموضوع الشكوى المقدمة إلى ديوان الخدمة المدنية بتاريخ ١٧ يوليو 2022 توضح جميع الحقائق المتعلقة بالموضوع والتي سببها قيام الهيئة العامة للاستثمار تعديل تقييم الموظف ثلاث درجات بدون وجه حق وبالمخالفة للتقييم الموضوع من قبل مكتب الاستثمار الكويتي في لندن وهي الإدارة المعنية بتقييم موظفين المكتب.

٦– سوء ادارة صندوق الاجيال القادمة والاحتياطي العام

فشل العضو المنتدب ومدراءه التنفيذيين في إدارة الهيئة العامة للاستثمار وصندوق الأجيال القادمة والاحتياطي العام. وهذا الفشل مثبت في أمور تعد ولا تحصى وردت ف هذه الاستجواب وفي تقارير ديوان المحاسبة من ضمنها:

– ضعف أداء محفظة الأسهم والسندات لصندوق الأجيال القادمة

– ضعف أداء الشركات التابعة للاحتياطي العام

– الملاحظات الجمة على الشركة الثلاثية للاستشارات

– تضارب المصالح لموظفين في الهيئة العامة للاستثمار والشركات المملوكة للدولة

– تعيين أشخاص عليهم ملاحظات جمة وشكاوى في النيابة العامة في مناصب قيادية

– سوء إدارة شركة سانت مارتن وشركة رين هاوس

– مخالفة تعليمات الحكومة والتجديد لقياديين في شركات تابعة للدولة تعدوا المدة المسموح بها

– سوء إدارة ملف استحواذ بيت التمويل على البنك الأهلي المتحد

– تضليل مجلس الأمة بإجابات كاذبة وغير دقيقة

– عدم تطبيق قانون حماية الأموال العامة رقم 1 لسنة ١٩٩٣

– عدم اتخاذ أية اجراء جراء الضرر على المال العام

– سوء إدارة ملف قضية شركة عربي وشركة مستشفيات الضمان الصحي وخسارة حكم التمييز

– سوء إدارة ملف مخالفات بنك غيتهاوس

– سوء إدارة ملف الموظف اليوناني المتهم بإفشاء أسرار وإذاعة أخبار كاذبة والتواصل مع دولة عدوة.

مذكرات عديدة من ضمنها مذكرة بتاريخ 2019/1/25 ومذكرة بتاريخ 2019/1/28 ومذكرة بتاريخ ٢٠١٩/٤/١١ الى الهيئة العامة للاستثمار ولم يقم العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار باتخاذ أية إجراءات لتصحيح الوضع أو تشكيل لجنة لتقصي الحقائق أو اتخاذ أي إجراء، وقامت الهيئة العامة للاستثمار آنذاك بنقل تبعية شركة رين هاوس الى إدارة الاستثمارات البديلة في الهيئة العامة للاستثمار في فبراير 2020 وأبقت حسين الحلبي كرئيس مجلس إدارة شركة رين هاوس في فبراير 2020 وكان حسين الحلبي يدفع بتوجه مخالف تماما لما ذكره الرئيس التنفيذي السابق لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن كما ورد في تقرير ديوان المحاسبة.

وأيضا ورد في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2019 – 2020 وجود شبهة تعارض مصالح عند اعتماد التقييم الخاص بالاستثمارات التي تديرها شركة رين هاوس. والسؤال الهام هو عل اية أساس يتم دفع مبالغ التحفير هذه لموظفي شركة رين هاوس؟ ولماذا التهاون في خصوص المال العام؟

ويستمر مسلسل سوء إدارة شركة رين هاوس والتي فشلت في استرداد قرض بقيمة ١٥٠ مليون دولار وافق عليه فاروق بستكي في مارس 2018 وقامت الهيئة العامة للاستثمار بالدخول كمساهم في شركة زورلو التركية في نوفمبر 2022 لتغطية خسائر القرض وعدم سداد المديونية من قبل الشركة التركية.

في ظل هذه الخسائر والفشل في الاستثمار ما هي الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للاستثمار ضد حسين الحلبي رئيس مجلس ادارة شركة رين هاوس آنذاك وضد عالية التميمي مديرة الاستثمارات البديلة في الهيئة ورئيسة مجلس اجارة رين هاوس والتي اعادت جدولة القرض حتى تغطي على الخسائر ؟ ماذا فعل وزير المالية حيال هذا الضرر على المال العام؟ الجواب لا شيء!

اما بالنسبة لشركة سانت مارتن فقد ورد في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2019 – 2020 والذي ورد فيه بحصر اللفظ في الصفحة ١٤٨ ملاحظة رقم 39 بأن شركة سانت مارتن لم تستثمر في شراء أية عقار منذ تاريخ 2004/1/14 . وذكر أيضا تقرير ديوان المحاسبة بأن المساحات الشاغرة في العقارات المدارة من قبل شركة سانت مارتن قد زادت بشكل كبير.

والسؤال المطروح هو كيف يتم ابقاء القائمين على شركة رين هاوس وسانت مارتن سواء كان العضو المنتدب أو مديرة إدارة الاستثمارات البديلة في الهيئة أو الرئيس التنفيذي لشركة سانت مارتن على رأس عملهم في ظل سوء ادارتهم للعديد من الاستثمارات؟ وهذا يشكل ضرر جسيم على المال العام

فكيف يتم مكافأة شخص فشل في إدارة سانت مارتن ولم يقوم بأية استثمار على مدى السنوات الثمان الماضية وفشل في مجلس إدارة رين هاوس وتعيينه لمدير أصول صندوق الأجيال القادمة في مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والتي وصلت المبالغ المدارة من قبل المكتب الى ٢٦٤،٥ مليار دولار حسب تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2020 – 2021 أي ما يعادل ثلث أصول صندوق الأجيال القادمة هل وصل التهاون على المال العام لدرجة تسليم مسؤولية أموال صندوق الأجيال القادمة لأشخاص ليسوا كفؤ لإدارتها؟

ختاماً اسال الله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ،،وان يحفظ الكويت قيادة وشعباً من كل مكروه .

أحمد السعدون

مبارك الحجرف

عبدالوهاب الرشيد

استنفذت معه كل سبل الإصلاح الواجبة ولكنه ما زال مصرا على أخطائه الجمة والجسيمة